واقع الدراسات الإفريقية في الجزائر..
دراسة وصفية تحليلية

د. مصطفى خواص
أستاذ محاضر بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

د. عربي بومدين
أستاذ العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

ترتبط الجزائر بالقارة الإفريقية ارتباطاً جغرافياً وسياسياً لا فكاك منه، وتتجه هذه الروابط إلى أن تكون اقتصاديةً أيضاً، وعليه فلا يمكن النهوض غداً صباحاً لنجد أنفسنا ننتمي إلى القارة الأوروبية أو القارة الآسيوية، لذلك فإنّ الاهتمام بما يحدث داخل القارة الإفريقية، وما يستهدف الأفارقة من خارج قارتهم، أمرٌ لا مهرب منه، بل هو من صميم المصلحة الوطنية.

إن البيئة الجغرافية والسياسية حتى الديموغرافية تحتم على الجزائر؛ أو على الأقل تدفع إلى إيجاد نموٍّ وتطوّر كبير في الدراسات الإفريقية، لأن الفعل الأكاديمي عادةً يعكس الاهتمام الاجتماعي والسياسي أو يسبقه، لاستشرافه سيرورة الأحداث في بلدٍ ما، كما يقال: «الموقع يحدد التوجهات».

بحكم الارتباط الجغرافي والعمق التاريخي للجزائر مع إفريقيا جنوب الصحراء؛ يتحتم على صانع القرار في الجزائر الاهتمام بالقارة الإفريقية، باعتبارها دائرة مهمّة من دوائرها الجيوسياسية، إلاّ أنّ هذا الاهتمام في الواقع يظل ضعيف الأداء بحكم المبادلات التجارية والاقتصادية الضعيفة بالمقارنة مع الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط. والحال أنّ هذه الاعتبارات السياسية انعكست بدورها على أجندة البحث الأكاديمي في الجزائر، والتي نجد فيها نقصاً فادحاً في مراكز البحث المهتمة بالشأن الإفريقي، ما عدا بعض المواضيع البحثية في الجامعات الجزائرية التي تتناول القضايا الإفريقية مُركّزةً على البُعد السياسي والأمني؛ بحكم نظرة صانع القرار الذي ينظر إلى العمق الإفريقي كمصدر تهديد وليس كامتداد حضاري.

تسعى هذه الورقة البحثية إلى: **الكشف عن مكانة وقيمة الدراسات الإفريقية في المجال الأكاديمي والجامعي الجزائري**، وهل لهذه المكانة- إن كانت موجودة- سند في المجتمع العلمي والسياسي، إذ لا يمكن أن يكون البحث من أجل البحث، فإذا كانت الجزائر تقدم نفسها بوصفها واحدة من الدول المحورية والقائدة في القارة الإفريقية؛ فمن المستهجن ألا يكون لديها نخبة أكاديمية تهتم بهذا المجال الحيوي، وتؤثر عبر هذا الاهتمام في خيارات صانع القرار السياسي.

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها:

أنّ البحث الأكاديمي حول الشأن الإفريقي بقي مُرتهناً إلى حدٍّ كبير بتوجهات صانع القرار، وبقي أسيراً للقضايا التي يطرحها الخطاب السلطوي، والمتعلقة أساساً بالبعد الأمني.

وتقوم هذه الدراسة على محورين اثنين:

الأول: الجامعة الجزائرية والدراسات الإفريقية.

الثاني: السياسة والبحث الأكاديمي الإفريقي في الجزائر: التحدّيات والاستجابات.

المحور الأول: الجامعة الجزائرية والدراسات الإفريقية:

فتحت الجامعة الجزائرية، وخاصةً في العقدَين الأخيرَين، تخصّصات كثيرة، في العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية بصفة خاصّة، لكن نجد هناك **تخصصَين فقط في الدراسات الإفريقية، أحدهما فُتح لفترة قصيرة في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، وآخر في جامعة الجزائر (٣) كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، والذي ما زال يفتح سنوياً إلى غاية هذا العام.

المعضلة التي تشهدها الجامعة الجزائرية، وخاصةً في حقل العلوم السياسية، هي قلّة المتخصصين الحقيقيين من الأساتذة الباحثين، حيث هناك صنف يكتب في موضوعات متفرقة، مما يعني عدم التحكم في موضوع الدراسة، وهناك صنف آخر لا يكتب إلا من أجل ضرورات إدارية مرتبطة بالترقية المهنية، والقليل فقط مَن هو متخصص ويكتب ويبحث بانتظام في قضايا محددة.

كما أن هناك إغراقاً في الاتجاه بالعلوم السياسية اتجاهاً أمنياً وإستراتيجياً، حيث يسيطر هذا التوجّه حتى في التعامل مع الدراسات الإفريقية، إذ إن أغلب المذكرات والرسائل العلمية تميل للبحث في هذا الموضوع، مع التخصص أكثر فأكثر في غرب إفريقيا والساحل الإفريقي خاصّة. في الحقيقة؛ إن سيطرة موضوعات الإرهاب والهجرة، والمواضيع الأمنية، وفي منطقة الساحل، على الأبحاث الجامعية؛ هو تعبير عن تأثر الباحثين بالأولويات البحثية لبعض الدول الاستعمارية السابقة.

لكن وجود تخصص الدكتوراه في هاتَيْن الجامعتَين ساعد بقوة في إعطاء زخم للدراسات الإفريقية في العلوم السياسية في الجزائر، وسمح بظهور عشرات الرسائل العلمية حول الشأن الإفريقي[1]، لكن على الرغم من

(١) عند البحث في قاعدة البيانات للرسائل الجامعية الجزائرية https://www.pnst.cerist.dz تظهر حوالي ١٠٠ أطروحة في العقدين الأخيرين، إذا استخدمنا مصطلح

ذلك يبقى مردود هؤلاء قليـلاً، وغير منظم، ولم يتعرض لدراسـة نقدية، أي دراسـة ببليوغرافية حول ماذا يُنتج؟ ولماذا؟ وكيف يتم ذلك؟ لأن الأمر الخطر هنا هو أن أغلب الأبحاث والرسائل تأخذ الطابع المكتبي، أي تكون خالية من الملامسة المباشـرة لمجتمع الدراسة، وهذه ظاهرة خطيـرة في البحوث الجامعية، حيـث إنها- في أغلبها- تأتي معتمـدة على ما أعده الآخرون مـن كتب ومقالات وتقارير، ولا تسـتخدم أدوات جمع البيانات، مثل المقابلة أو الاسـتبيان أو مجموعات النقـاش إلا نادراً، مما يعني عدم الالتقاء مباشـرة بالظاهرة المبحوثة وشـخوصها، ودراستها عبر ما وصل له الآخرون فقط.

يُعمّق هذا الاشكال أن المنح القصيرة والطويلة الأمد للباحثين لا تتجـه نحو القارة الإفريقية إلا نادراً جدّاً، بل تجـد باحثاً يُعـد بحثاً عن نيجيريـا أو كينيا لكنه يُعطى منحـة إلى تركيا أو فرنسـا، وهذا خلـل كبير يؤدي إلى صعوبـة في فهم المجتمعات التي تدور عليها الدراسـة، ويدفع إلى الاسـتعاضة بدارسـات الآخرين، لذلك فمن الضروري تمويل بعثات علمية أو سـفريات بحثية حتى لو كانت قصيرة لأصحاب تخصص الدراسات الإفريقية إلى البلدان الإفريقية عوضاً عن بلدان أخرى، لكن هذا التوجّه يفترض إعادة توجيه أموال كبيرة إلى قطاع البحث العلمي، والتي لا تتجاوز حالياً ٠,٠٧٪ من الناتج القومي، وهي من أضعف النسـب في العالم، والتي ترتفع لدى بعض الدول إلى حدود ٤٪ من الناتج القومي، مثل كوريا الجنوبية على سبيل المثال.

١- مراكز ووحدات البحث:

في الجزائر هناك حوالي ١٩ مركز بحث تابع لوزارة التعليـم العالـي، و١٠ مراكز تابعة لمؤسسـات حكومية أخـرى، وأربعة للطاقـة الذرية، واثنـان لوكالة الفضاء الجزائريـة، و١٢ مركزاً للشـركات الاقتصادية الخاصة والعامـة. في حين هناك ١٤ وحدة بحـث عمومية، و١٢ وحدة بحث جامعية[١].

كما هناك بعض المعاهد والمراكز الأمنية والعسكرية والتابعة لجهات سـيادية أخرى، لكـن يبقى أغلب مهامها يتركز حول التكوين أكثر من البحث، ومهما كان الأمر فإنه لا يمكنها القيام بجهد يحتاج إلى عدد كبير وعمل متواصل.

يبقـى المؤكد أنه وسـط كلّ هذه الهيـاكل لا يوجد لا مركـز ولا وحـدة بحث عامة أو خاصة تهتم بالشـأن الإفريقي، وبخاصة الشأن السياسـي، الذي يتم التركيز عليه في بحثنا هذا.

عند مقارنة وضعنا مع البلدان المجاورة والمهمة في إفريقيـا نجد أنها جميعاً تملك معاهد ومراكز متخصّصة في الشأن الإفريقي، والتي تسمح بتجميع الجهود العلمية والأكاديميـة في الميدان، وإعطائها معنى، وتسـاهم في تراكـم معرفي في المجـال، وتعمل كذلـك على تقديم المشورة أو الرؤية الصحيحة للسياسة الإفريقية للجزائر.

٢- مخابر البحث والدراسات الإفريقية:

هناك أكثر من (١٥٥٢) مخبر بحث (هيئة بحث) في الجزائر إلى غاية ٢٠٢٠م، منها أكثر من (٢٠٠) مخبر في العلوم الإنسانية والفنون، وأكثر من (١٥٤) مخبر في العلوم الاجتماعيـة، وكل هذه المخابر منضويـة تحت «الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسـانية» (وللعلم هناك خمس وكالات، ومنها هذه الوكالة التي تجمع العلوم الاجتماعية والإنسانية)، ومن بين عشرات المخابر هناك حوالي أحد عشر مخبراً يدرس الشأن الإفريقي أو أحد أقاليمه، سواء من زاوية سياسية أو اجتماعية وثقافية أو تاريخية أو اقتصادية، وهي[٢]:

- مخبر مخطوطات الحضارة الإسـلامية في شمال إفريقيا، جامعة وهران ١، (٢٠٠٠).

- مخبر العولمة وانعكاسـاتها على اقتصاديات دول الشـمال الإفريقي واختبار مدى إمكانية إنشاء

«إفريقيا» في العنوان، وبحثنا في ميدان العلوم السياسية. ويرتفع الرقم أكثر عند البحث في التخصصات الأخرى، مما يعني أن هناك رسائل تتجاوز هذا العدد بكثير تدور حول المواضيع الإفريقية المختلفة.

(١) المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، على الرابط: http://www.dgrsdt.dz/v1/index.php?fc=St_RSDT

(٢) Annuaire des laboratoires de recherch, at: http://dali-lab.dgrsdt.dz/site/index.php?option=1&search=1

اتحاد موحد لشمال إفريقيا، جامعة الشلف، (٢٠٠٢).

- مخبر اللغات والآداب والحضارات/التاريخ في إفريقيا، جامعة وهران ٢، (٢٠٠٣).

- مخبر الدراسات الإفريقية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أدرار، (٢٠١٠).

- مخبر الدراسات الإفريقية، جامعة الجزائر ٢، (٢٠١٢).

- مخبر المخطوطات الجزائرية في غرب إفريقيا، جامعة أدرار، (٢٠١٢).

- مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري-الإفريقي، جامعة أدرار، (٢٠١٢).

- مخبر الدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، جامعة تيارت، (٢٠١٥).

- مخبر الدراسات والأبحاث السياسية في إفريقيا، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، (٢٠١٨).

- مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والإفريقية، جامعة الوادي، (٢٠١٩).

- مخبر التحديات الإفريقية الراهنة ومكانة الجزائر منها، جامعة الجزائر ٣، (٢٠٢٠).

من بين هذه المخابر؛ نجد أن هناك ثلاثة مخابر على تماسّ مباشر مع الدراسات السياسية الإفريقية، هي:

- **مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري-الإفريقي.**
- **مخبر الدراسات والأبحاث السياسية في إفريقيا.**
- **مخبر التحديات الإفريقية الراهنة ومكانة الجزائر منها.**

اختيار هذه المخابر الثلاثة ليس فقط بحكم أسمائها؛ بل أيضاً بحكم أن القائمين عليها هم من تخصّصات العلوم السياسية والاقتصادية.

يمكن لهذه المخابر، إن أمكن أن يكون بينها تنسيق علمي حقيقي، أن تمارس دوراً إيجابياً في مستقبل الدراسات الإفريقية في الجزائر، وترفع من مستوى الباحثين ومن مستوى الإنتاج العلمي والبيداغوجي المتعلق بالشأن الإفريقي، ولما لا تكون حجر البداية نحو تأسيس مركز بحث خاص بالدراسات السياسية الإفريقية، كما يمكنها التأثير في صناعة القرار السياسي أيضاً. في كلّ الحالات؛ ينبغي إعادة النظر في تسيير المخابر العلمية حتى تكون لها مردودية أفضل، وتبرز جهودها في الميدان، وبخاصة المساهمة في دعم صناعة القرار.

٣- الإنتاج الأكاديمي حول الشأن الإفريقي:

أ- الكتب:

هناك بعض الكتب التي تصدر بين الفينة والأخرى تتناول الشأن الإفريقي، وإن كان أغلبها يدور حول الساحل الإفريقي كمنطقة، ومواضيع الإرهاب وعدم الاستقرار، لكن في المجمل هناك عجز في هذا المجال، وهذا لا يمس الشأن الإفريقي فقط، بل يتعداه إلى باقي التخصصات.

لكن الأهم أنه ليس هناك آلية جزائرية لتثمين الإنتاج الجزائري حول الشأن الإفريقي، ولذلك سيطلق مخبر الدراسات والأبحاث السياسية في إفريقيا التابع للمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية بالجزائر العاصمة مشروعاً لجمع والتعريف بالإنتاج الجزائري في الشأن الإفريقي، ويكون ذلك عبر جمع وتقديم الكتب والدراسات التي تُنشر حول الموضوع، وتقديمها للمهتمين والباحثين في كتاب واحد، وسيصدر هذا العمل بصفة دورية.

هذا الوضع يجب أن يدفع إلى مراجعة سياسة وآليات النشر العلمي في الجزائر، عبر إعادة بعث ديوان المطبوعات الجامعية[1]، الذي لا يقوم بعمله على أكمل وجه ويترك المجال واسعاً للشركات الخاصّة والمراكز الأجنبية، وحل هذه المعضلة، خاصّةً في ظل الصعوبات المالية التي يعاني منها الديوان، تكون: إما عبر إعادة هيكلة الديوان وفق أطر ومبادئ ومعايير جديدة، وإما عبر حلّ هذا الديوان، والسماح لكل جامعة بتأسيس دار النشر الخاصة بها، على الطريقة البريطانية الأمريكية، وهو الحل الأفضل، سواء للنشاط البحثي أو للجامعات.

ب- المجلات العلمية:

هناك عدد من المجلات العلمية التي تصدر من مؤسّسات جزائرية مختلفة، لكنها في أغلبها إما غير

(١) ديوان المطبوعات الجامعية، على الرابط:
https://www.opu-dz.com/portal/ar

متخصّصة، وتحمل فقط اسم «إفريقيا»، وإما متعددة التخصصات، وتميل إلى تخصّصات لغوية وتاريخية ومن ثَمَّ فهي بعيدة عن العلوم السياسة، وهي مدار هذه الورقة البحثية، أو هذا التقييم للدراسات الإفريقية في الجزائر.

• **مجلة إفريقيا والغرب:**

تعتبر مجلة Africa and The West، تحمل رقم (ر ت م د إ: ٢٦٠٢-٦٦٦X) متعددة التخصصات، تنشر أعمالاً في العلوم الإنسانية والاجتماعية، منها العلوم السياسية، وهي مرتبطة مؤسسياً بمخبر اللغة والأدب والحضارة/التاريخ في إفريقيا، التابع لجامعة وهران (٢). ومنذ إنشائها، في عام ٢٠٠٧م، تحاول المجلة حسب القائمين عليها تحديد التحديات الحالية للمجتمعات الإفريقية في الوقت المعاصر، وهي مفتوحة لجميع الباحثين، الجزائريين أو الأجانب، الذين يرغبون في نشر نتائج أبحاثهم في إحدى اللغات الحية الرئيسية التي اعتمدتها المجلة العربية: الفرنسية؛ الإنجليزية؛ الإسبانية؛ الألمانية[1].

تصدر المجلة مرتين في السنة، وتنشر موضوعات في التعليم، واللغويات واللغة، وعلم الاجتماع والعلوم السياسية، والأنثروبولوجيا (علم الإنسان)، والتاريخ، والأدب والنظريات الأدبية. لم تنشر أي عدد جديد منذ جوان ٢٠١٧م، على «منصة المجلات العلمية الجزائرية»، وهي خارج التصنيف الموجود للمجلات العلمية في الجزائر.

• **مجلة الدراسات الإفريقية:**

تصدر عن مخبر «الدراسات الإفريقية المتخصصة في تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى» التابع لجامعة الجزائر (٢)، تأسّست عام ٢٠١٤م، وتصدر مرتين في السنة، تحمل رقم (ر ت م د إ: ٢٦٠٠-٦٦٢٦)، وتهدف إلى إعداد الدراسات والبحوث التاريخية في القارة الإفريقية، كما تنشر في موضوعات التجارة الإفريقية، والتوسع الأوروبي للقارة وآثارها، ورد فعل الأفارقة عليها، ودور ومساهمات الجزائر في تحرير إفريقيا سياسياً واقتصادياً، بالإضافة إلى دراسة دور السياحة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لإفريقيا، مع التركيز على الجزائر. وعلى هذا الأساس؛ يمكننا من خلال هذه المجلة (مجلة الدراسات الإفريقية) تسليط الضوء على وضع القارئ المستهدف والباحثين بها في الشؤون الإفريقية[2]، نُشر العدد الأخير من المجلة في شهر ماي ٢٠٢٠م، ويتضح من موضوعاتها أن المجلة من المجلات المتخصصة، لكن في التاريخ الإفريقي، ويظهر هذا بشكلٍ جلي من كون القائمين عليها هم من المتخصصين في التاريخ، ومن ثَمَّ لا يمكنهم الإلمام بقضايا الشأن السياسي، مهما بلغ انفتاحهم على العلوم الأخرى.

وهذه المجلة غير مصنفة حسب التصنيف الجزائري للمجلات العلمية.

• **المجلة الإفريقية للكتب:**

تصدر هذه المجلة Africa Review of Books، والتي تحمل الرقم (ISSN ٠٨٥١-٧٥٩٢)، عن مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية CRASC- مقره وهران/ الجزائر، بالتعاون مع مجلس تنمية البحوث الاجتماعية في إفريقيا CODESRIA- مقره داكار/ السنغال، إلى جانب ملتقى العلوم الاجتماعية FSS- مقره أديس أبابا/ إثيوبيا.

جاءت فكرة إصدار المجلة الإفريقية للكتب بدافع إنشاء منتدى متعدد التخصصات، هدفه إثراء النقاش حول الكتب الإفريقية وإفريقيا، الهدف الحقيقي لإصدار المجلة الإفريقية للكتب هو التعريف بما يصدر من الكتب في إفريقيا[3].

أُطلقت هذه المجلة في عام ٢٠٠٤م، وهي تصدر مرتين في السنة، واستمرت منذ ذاك في الصدور إلى غاية ٢٠١٨م، وهي آخر سنة، يمكن الاطلاع عليها في

(١) Africa and the West: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/156

(٢) مجلة الدراسات الإفريقية، على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/233

(٣) Centre of Research in Social and Cultural Anthropology, at: https://arb.crasc.dz/index.php/en

شبكة الإنترنت[١].

تكمن مشـــكلة هذه المجلة في أنها تصدر بالفرنسية والإنجليزيـــة فقط، ولا تهتم بما يُنشـــر في الجزائر حول إفريقيـــا، ولذلك فإن أغلب المهتمين بالشـــأن الإفريقي، وخاصةً في العلوم السياسية، لم يطلعوا على هذه المجلة إلا نادراً.

• **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا:**

هي مجلة تصـــدر عن جامعة الشـــلف، وهي دورية متخصّصـــة، تحمـــل رقـــم (ر ت م د إ : ٢٥٨٨-١٩٣٠)، تأسّســـت عـــام ٢٠٠٤م، وتصدر مرتين في الســـنة، وما زالت تصدر إلى حدّ اليوم، وتُعدّ من المجلات المهمة في الميدان، وهي مصنفة في صنف (ج) حســـب التصنيف الذي تعتمده «منصة المجلات العلمية الجزائرية»[٢].

هذه المجلة تهتم بالشـــأن الاقتصادي بالأساس، ولا تولي أهميّة مباشرة للدراســـات الإفريقية، ولذلك- على أهميتهـــا- لا يمكن اعتبارها مجلة مختصة في الشـــأن الإفريقي، سواء السياسي أو الاقتصادي أو حتى التاريخي.

• **المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية:**

هـــي مجلة أكاديميـــة دولية محكمة نصف ســـنوية، تحمل رقـــم (ر ت م د إ : ٢٧١٠-٨٠٤X)، متخصّصة في الدراســـات القانونية والسياسية، تصدر عن جامعة أحمد دراية/ أدرار، لكن المجلة لا تختص بالشأن الإفريقي؛ بل هي مهتمة بتخصص القانون والعلوم السياســـية، والاسم للدّلالة فقط على الانتماء[٣].

ج- الرسائل والأطروحات الجامعية:

لا شك في أنّ هناك جهداً بحثياً كبيراً في الجامعات الجزائرية حول الشأن الإفريقي، حيث نجد مئات الرسائل والأطروحات الجامعية التي تتناول الشـــأن الإفريقي، كما تم الإشـــارة إليه آنفاً، والتي غالباً ما يكون أصحابها في تخصّصـــات العلاقات الدولية، أو السياســـات المقارنة، أو تحليل السياســـة الخارجية، أو الدراســـات الإقليمية، وغيرها من الفروع والتخصصـــات في الحقول المعرفية الخاصة بالعلوم السياســـية والعلاقات الدولية. كما نجد الكثير من رسائل الماجســـتير وأطروحات الدكتوراه التي تنضوي تحت تخصص الدراســـات الإفريقية بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر[٤].

إنّ المتأمل في الإنتـــاج البحثي الجامعي بخصوص الرســـائل والبحوث الجامعية في الماجســـتير والدكتوراه يجد تركيزاً كبيراً على المجال السياسي والأمني، كما أنّ جل هذه البحوث تحاول أن تربط- في أغلبها- المشكلات الإفريقية بمقتضيات الأمن الوطني، من خلال النظر إلى العمق الإفريقي كعامل تهديد، وفضاء رخو يهدد الاستقرار الأمني والمجتمعي في الجزائر بحكم الارتباط الجغرافي والحدودي الواســـع مع دول إفريقيـــة مثل مالي والنيجر، التي تشهد مشكلات سياسية وأمنية في العقود الأخيرة.

فضلاً على تركيز هذه البحوث على الدور الدبلوماسي للجزائـــر في القارة الإفريقية، ســـواء مـــن خلال تناول أدوارها الرائـــدة داخل الاتحاد الإفريقي (مبادرة النيباد- مجلس الســـلم والأمن الإفريقي)، أو في دراسة جهودها الدبلوماســـية في حلحلة وتســـوية الكثير مـــن القضايا الإفريقيـــة كالنزاع الإثيوبي- الإريتري، أو وســـاطتها في مالي على سبيل المثال.

ينصرف الاهتمام البحثـــي الأكاديمي في الجامعات الجزائريـــة حول الشـــأن الإفريقي فـــي تخصص العلوم السياســـية- كما ذكرنا- إلى المجال السياســـي والأمني، وهذا مردّه إلى اعتبارين أساســـيين: يتعلق الأول بالواقع الإفريقي على المســـتوى السياســـي، حيث يمثل أرضية خصبة في فهم المشـــكلات السياســـية، حيـــث إن هذه القارة شهدت وما زالت تمر بأزمات سياسية داخلية تتعلق بالصراع العنيف على الســـلطة، وعدم التداول الســـلمي

(١) Council for the Development of Social Science Research in Africa, at: https://www.codesria.org/spip.php?rubrique59&lang=en

(٢) مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/9

(٣) المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/540

(٤) كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ٣، على الرابط: https://fspri.univ-alger3.dz/

عليها، فضلاً عن الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية، وتزوير الانتخابات، والتدخل الخارجي.

أما الاعتبار الثاني، المتعلق بالجانب الأمني، فإننا نجد تركيزاً كبيراً في هذه البحوث على منطقة الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا، بتناول القضايا التي تمس بشكل مباشر الأمن الوطني في الجزائر كقضايا الإرهاب والجريمة المنظمة، وتجارة الأسلحة، والهجرة غير الشرعية، وتجارة المخدرات، إذ نجد عدداً معتبراً من البحوث الجامعية في الجزائر في العقد الأخير تناولت منطقة الساحل الإفريقي وربطها بالجزائر، وهذا نتيجةً للمشكلات السياسة والأمنية التي مرّت بها هذه المنطقة من آثار إفرازات ما عُرف بـ«الربيع العربي» وسقوط نظام معمر القذافي في ليبيا، وانعكاسات ذلك على منطقة الساحل الإفريقي.

الجدول رقم (١):
الاهتمام البحثي الأكاديمي السياسي الجزائري بالقارة الإفريقية:

المنطقة	التقييم (من ١ إلى ٥)
شمال إفريقيا	++++
غرب إفريقيا والساحل الإفريقي	++++
وسط إفريقيا	+
شرق إفريقيا	++
جنوب إفريقيا	+

المصدر: إعداد الباحثَين.

المحور الثاني: السياسة والبحث الأكاديمي الإفريقي في الجزائر: التحديات والاستجابات:

مما لا شك فيه أن المجال البحثي الأكاديمي في الجزائر يتأثر بالتوجهات السياسية لصانع القرار، ومكانة الجامعة والبحث العلمي في السياسة العامة للدولة، ومدى مساهمتها وانخراطها في التنمية الاقتصادية الشاملة[1]،

(١) بومدين عربي، «دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية: الفرص والقيود»، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد ٠٧، ٢٠١٦، ص٢٦٧-٢٤٧.

وعليه فإنّ المجال البحثي تأثر بشكل مباشر بالسياسة وصانعي السياسة. والحال أنّ القضايا البحثية لابد أن تكون مستقلةً عن التوجهات السلطوية، وأن يكون هدفها معرفة ودراسة الآخر للتعامل معه بالشكل المطلوب والصحيح خدمةً للمصلحة الوطنية.

ونتيجةً لهذه الحقيقة؛ نجد أن البحوث السياسية في الشأن الإفريقي في الجزائر موسمية، تُثيرها أحياناً المشكلات السياسية والأمنية في دول الجوار الجغرافي الإفريقي، أو توجهات السياسة الخارجية للجزائر، وما يُثار ضمن ذلك في الإعلام، وكثيراً ما نجد الباحثين في الجزائر ينساقون في البحث وراء قضايا يتم تسليط الضوء عليها إعلامياً وسياسياً.

ومن ثَمَّ؛ فإنّ المسألة الجوهرية تكمن في غياب رؤية إستراتيجية واضحة توجّه الدراسات الإفريقية في الجزائر، سواء على مستوى الأجندة البحثية الأكاديمية، أو المعطى الميداني المتعلق أساساً بمكانة إفريقيا في توجهات ومحددات السياسة الخارجية للجزائر.

١- من يوجه السياسة الإفريقية للجزائر:

تحدثنا عن غياب مركز بحث جزائري فعّال يعمل على الشأن الإفريقي، مع تسجيل وجود عدد من المجلات التي تمس- وإن بطريقة غير مباشرة- الشأن الإفريقي، وأغلبها يعالج موضوعات تاريخية، وسجلنا كذلك وجود عدد من مخابر البحث، المتخصص الفعلي منها في الشأن الإفريقي السياسي، وخاصّة ثلاثة فقط، وأغلبها مخابر حديثة لم تؤسس إلا قبل مدّة قصيرة، هذا إضافةً إلى العراقيل والسياسات غير الواضحة التي تقيد عمل هذه المخابر، إذاً التساؤل الذي يتبادر وسط هذا كله: مَن يوجه السياسة الجزائرية تجاه إفريقيا، ومَن يقدم المشورة في الشأن الإفريقي، وهو شأن مهم جدّاً للسياسة والدولة الجزائرية، أو على الأقل مَن يؤثر في صناعة السياسة الإفريقية للجزائر؟

في الحقيقة؛ نجد أن كوادر الخارجية الجزائرية إما من المتخرجين من المدرسة الوطنية للإدارة، وهي أبعد ما يكون عن التكوين السياسي، وأقرب إلى التكوين الإداري الدبلوماسي، وهذه المؤسسة أثبتت عدم فعاليتها، لذلك تم التخلّي عنها وأصبحت تابعة حالياً لوزارة

الداخلية، وأصبحت تقوم بدور الرسالة والتكوين المستمر للإداريين فقط. كما أن هناك المعهد الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية، والذي يعطي تكويناً إضافياً للناجحين في مسابقات التوظيف في السلك الدبلوماسي، لكن لا يمكن اعتباره مركز بحث حقيقي، لأنه يكتفي بالتكوين فقط، ويعتمد بقوة على أساتذة الجامعات والدبلوماسيين السابقين.

ومما سبق نكتشف أن السياسة الجزائرية الإفريقية تعاني فعلاً من انعدام الرؤية أو التوجيه الأكاديمي والعلمي، وتعتمد فقط على المعلومات الدبلوماسية أو المعلومة الأمنية الميدانية، والتي دائماً تحتاج إلى تحليل علمي، وهذا يجعل هناك صعوبة لدى الجزائر في بلورة رؤية إستراتيجية في القضايا الإفريقية تحفظ المصالح الوطنية، ويظهر هذا جليّاً في الفترات التي تكون الجزائر عاجزة مالياً، حتى في المراحل التي كان يمكن تحويل الوفرة المالية إلى شيء مفيد للجزائر على المستوى الإفريقي لم يتم فعل ذلك، باستثناء البعد الأمني للعلاقات الجزائرية الإفريقية، أما باقي الأبعاد فنجدها مهملة، على الرغم من أن الفائدة الكبيرة للجزائر هي في البعد الاقتصادي والاجتماعي في علاقاتها بالقارة الإفريقية، خاصةً أن هذه الأخيرة تعد سوقاً اقتصادية وتجارية واعدة بحكم النمو الديموغرافي السريع، حيث تجاوز المليار وثلاثمائة مليون نسمة في العام ٢٠٢٠م.

عدم وضوح الرؤية على مستوى السياسة الوطنية تجاه إفريقيا دليل آخر على ضرورة إعادة النظر في الدراسات الإفريقية في الجزائر، وضرورة إعطائها دفعة قوية، مع التنسيق بين الدوائر المختلفة السياسية والأمنية والأكاديمية، إذ لا يمكن للخبرة التاريخية أو للأجهزة الإدارية والأمنية القيام بأي أدوار دون التأصيل العلمي للمصالح الجزائرية في إفريقيا، حتى تتضح المصالح والأهداف من التحرك في المجال الإفريقي، خاصةً أن الجزائر وقّعت على اتفاقيات اقتصادية في ظل الاتحاد الإفريقي سيكون لها آثار كبيرة مستقبلاً، مع العلم أن حدودنا البرية كلها مع مجتمعات إفريقية يتطلب الأمر فهمها وفهم ديناميكيتها الاجتماعية والسياسية، وعدم الدخول في خدمة مقاربات الآخرين[1]، التي قد تنعكس على مصالحنا المستقبلية في القارة.

٢- تحديات الدراسات الإفريقية في الجزائر:

تواجه الدراسات الإفريقية في الجزائر جملة من التحديات، والتي ترتبط في واقع الحال بوضعية البحث العلمي عامة، حيث لا يرقى إلى الاهتمام المطلوب، ويحصل على ميزانيات ضعيفة بالمقارنة بقطاعات أخرى أقل أهمية، وعلى الرغم من وجود جهود معتبرة في ميدان البحث العلمي إلاّ أنها لم تفعّل على الواقع إلاّ نادراً.

وفي مجال البحث السياسي الإفريقي؛ فإنّ غالبية البحوث تبقى حبيسة المكتبات الجامعية، ولا يتم الاستفادة منها معرفياً وميدانياً في دعم صناعة القرار الخارجي، حتى أوشكت أن تكون تأليفاً روتينياً للترقية الجامعية- كما ذكرنا سابقاً، بعيدة كلّ البعد عن فائدتها العملية- على الرغم من المصاريف المالية التي تُخصّص لهذه البحوث، سواء من حيث التكوين، أو في مواجهة التربصات في الخارج.

ولعلّ من أبرز التحدّيات التي تواجه الدراسات الإفريقية في الجزائر، والتي نود لفت الأنظار إليها، ما يأتي:

- ضعف الدعم المالي الحكومي للمراكز البحثية التي تُعنى بالشأن الإفريقي، بسبب هامشية إفريقيا لدى صانع القرار الجزائري على الرغم من حضورها الوازن في الخطاب السياسي.

- الغياب الكلّي للمراكز البحثية وغرف التفكير think tanks في الجزائر المختصة بالدراسات الإفريقية، سواء المراكز الحكومية أو تلك التابعة لتنظيمات المجتمع المدني.

- اقتصار البحوث حول إفريقيا على الدراسات التحليلية الوصفية، والافتقار إلى الدراسات الميدانية الإمبريقية، وهذا مردّه إلى ضعف التمويل المالي بإجراء

(١) نجد جُلّ البحوث- إن لم نقل جميعها- حول الدراسات الإفريقية في الجزائر تتأثر بالدراسات الغربية ومقارباتها ومناهجها، وبالتحديد ما يُعرف بدراسات المناطق Area studies.

هـذه البحوث من جهة، وحساسـية البحـث في الدول الإفريقية من جهة أخرى لدواعٍ سياسية وأمنية.

– ارتهان البحوث والدراسـات السياسـية الإفريقية في الجزائر بالرؤية السياسـية والسلطوية، ومن ثَمَّ بقيت رهينةً للتجاذبـات الإقليمية والدولية للدولة، في حين أنّ دور البحوث هو الفهم والتشـخيص ووضع الحلول، وطَرْق موضوعات معرفية وميدانية بعيداً عن الرؤية السياسـية الضيقـة والآنيـة، وهذا يتطلب بدوره مسـاحة أكبر من الحرية الأكاديمية، وكذا استقلالية مالية وإدارية.

– الميولات الشخصية للباحثين في الجزائر، إذ نجد الغالبية تميل إلى الدراسات المحلية، أو قضايا العلاقات الدولية؛ وبخاصّة قضايا الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهذا مـردّه إلى اعتبارٍ هويّاتي، حيـث يعرّف الجزائري نفسـه خارجياً على أنّه عربي أو مغاربي أو متوسـطي، ويتحاشـى ذِكر انتمائه الإفريقي، ومـن ثَمَّ نجد الاهتمام البحثي حول إفريقيا فـي الجزائر يتأثر بالصور النمطية عن إفريقيا في المخيال الاجتماعي.

– إخضاع الظواهر الاجتماعية والإنسانية في إفريقيا لـلأدوات البحثية الغربية والمركزيـة الأوروبية، وإهمال النظـرة والتحليل الإفريقـي من الداخـل، وهذا يحتاج إلى مدرسـة جزائرية خاصّة في تناول الشأن الإفريقي، تسـتجيب للرهانات السياسـية والاقتصاديـة والأمنية للجزائر في علاقاتها بالقارة الإفريقية في جميع أبعادها.

– نقـص الترويـج الإعلامي للدراسـات والبحوث الإفريقية في الجزائر، خاصةً في الداخل الإفريقي، وفي بقية أنحـاء العالم، وهذا بدوره يتطلـب جهداً مضاعفاً يتعلق أساسـاً بجهود الترجمة للوصول للقارئ الإفريقي والأجنبي.

وعلى الرغم من جهود رقمنة قطاع البحث العلمي في الجزائر، من خلال إتاحة الدراسـات والبحوث للتحميل، فإن البحوث حول إفريقيا تبقى مشـتتة ومستعصية على الباحث فـي حصرها ومعرفتها وتصنيفهـا، الأمر الذي يتطلـب تبويبها فـي مواقع الجامعـات أو مراكز البحث وإتاحتها على مواقعها الإلكترونية.

– القيود السياسـية في تناول القضايا الحساسـة في الشـأن الإفريقي، وهذا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمجال الحرية الممنوح في الجزائر. حتى إن كانت هناك دراسات كثيرة فإنها تبقى دراسـات وصفية تجميعية لا ترقى لأن تكون دراسـات ميدانية نقدية، وهو مـا يحيل في نهاية المطـاف إلى عدم ارتبـاط مخرجاتهـا بدوائر صناعة القـرار، ومن ثَمَّ يضعف مردودها الإسـتراتيجي كمدخل لفهم الواقع الإفريقي وبناء علاقات سياسـية واقتصادية متينـة بين الجزائر وإفريقيا، حيـث نجد دولاً مثل إيران وتركيا وروسيا، على الرغم من بُعدها الجغرافي عن القارة السمراء، تتموقع بشكل واضح في الدول الإفريقية، وترهن بشكل واضح أولويات الأمن الوطني الجزائري.

– ضعف التنسيق والتعاون البحثي، إن لم نقل انعدامه نهائيـاً، بين الجامعـات الجزائرية والجامعـات العربية والإفريقية، وكذا المراكز البحثية العربية والإفريقية، حتى بين الأساتذة الأفارقة.

الخاتمة:

يُعتبر عالم اليوم، بما فيـه من مخاطر عالم التدفق المعلوماتي، وعصر الصراع والبحث عن المصالح الوطنية وتعزيزهـا، بحراً متلاطمـاً يحتاج إلى خبـرة كبيرة في خوضه، ولن يتأتى ذلك إلاّ بسلاح العلم الذي يرسم معالم التوجهـات الصحيحة لأي دولة فـي تعاملها مع محيطها الإقليمـي والدولي. تظهر في هـذا الإطار أهمية ومكانة مراكز البحث والدراسات، والمؤسَّسات البحثية والجامعية في فهم وتشـخيص الآخر، والاتصال به عن طريق الجهد البحثـي والمعرفي، حيـث «لم يعد الاتصـال جزءاً من أي معركة عسـكرية فحسـب؛ بل أضحى أحد مقوّمات نجاحها».

بنـاءً علـى ذلك؛ هنـاك نقص فادح فـي الاهتمام الأكاديمي بالدراسات الإفريقية، يترجم ذلك غياب وجود مركز بحث متخصص في الشأن السياسي والإستراتيجي الإفريقي، علـى رغم الأهميـة الحيوية له فـي الحالة الجزائريـة، وهذا مقارنـةً بالبلدان المهمـة في القارة الإفريقيـة، والتي تملك كلّها مراكز أبحاث تهتم بالشـأن الإفريقي، مثل جنوب إفريقيا، مصر، ونيجيريا، والمغرب، حتى السـنغال، فضلاً عن الدول الغربية والصين واليابان على سـبيل المثال، التي تمتلك عشرات المراكز البحثية التي تُعنى بالشأن الإفريقي.

وهذا يوضح لنا أن السياسة الجزائرية تجاه إفريقيا طيلة هذه السنوات كانت تُدار على أساس غير علمي؛ بل على أساس المعلومة الميدانية التي تحصّل عليها الأجهزة الإدارية والأمنية وفقط من دون أي استشـــراف وتخطيط مستقبلي، يعمق هذا المشكل أن هؤلاء الأشخاص، الذين مـــن المفروض أنهـــم يعملون على مصالـــح الجزائر في إفريقيا، لم يحصلوا على التكويـــن (التأهيل) الكافي في الشـــأن الإفريقي، أو على الأقل لم يحصلوا عليه من قِبل أشخاص من ذوي الكفاءة والمختصين، بسبب عدم وجود إلا القليل منهم في الحالة الجزائرية.

وعلى الرغم من كثرة الأمـــوال التي تُنفق في المنح؛ فـــإن أغلب المنح القصيرة المدى أو الطويلة المدى تُوجّه نحو البلدان الغربية والبلدان العربية حتى الآسيوية، ولهذا وجب التفكيـــر في ربط المنح والبعثات العلمية بالباحثين في الشـــأن الإفريقي، وإيفادهم إلى البلـــدان الإفريقية بصفة دورية.

لا يمكن تطوير المجال الأكاديمي والبحثي بمعزل عن وجود رؤية سياســـية واضحة، وجعـــل إفريقيا أولوية في التوجهات السياســـية الخارجية للجزائر، باعتبار إفريقيا سوقاً اقتصادية واعدة، وامتداداً حضارياً يجب التأسيس عليه للتأثير الإقليمي ومن ثَمَّ الدولي.

هنـــاك إجحاف كبير من طرف الباحثين في الفترات الســـابقة، حيث هناك من يقدّم نفســـه على أنه مختص في الشـــأن الإفريقي لكن من دون أي إنتاج علمي أو حتى بيداغوجي، فأغلب الأساتذة الباحثين لا يميلون إلى النشر في الجزائر، بســـبب أسباب شـــخصية وموضوعية، وزاد من خطورة الوضع أن من مارســـوا واشتغلوا في إفريقيا ويملكـــون خبرة في الميدان لا ينشـــرون إلا نـــادراً، ولا يتواصلـــون مع الجامعة إلا قليلاً، هنـــاك صومٌ كامل عن الكتابة أو الحديث من طرف الدبلوماســـيين الجزائريين الســـابقين، والقليل منهم من يتحدث وينشر ما مرّ به في البلدان الإفريقية.

على الرغم من وجود ملتقيات ومؤتمرات كثيرة حول الشأن الإفريقي، أو إن صح التعبير حول بعض المواضيع الإفريقية، فإن نشـــر هذه الأعمال، والتعرف عليها يبقى أصعب شـــيء، فالملتقيات فـــي الجزائر هي عادةً بمنزلة «حفل علمي» فقط، ومـــن ثَمَّ لا تُخلّف أي إنتاج علمي إلا نـــادراً، مما يجعلها- عملياً- مـــن دون فائدة، ولهذا وجب التفكير في إنشاء منصة إلكترونية، تشبه منصة المجلات العلمية، لنشر المؤتمرات العلمية الوطنية، هذا مع التقليل منها؛ إذ إن الكثير منهـــا مجرَّد اجترار لكتابات الآخرين، ويكـــون هدفهـــا الأول والأخير إدارياً فقط، فالأســـاتذة الباحثـــون يحتاجون إلى مجرد نشـــاط للترقية، والطلبة الباحثون كذلك، ومن ثَمَّ تفقـــد القيمة العلمية والأصالة في البحث.

بناءً على ذلك؛ فإننا نوصي بما يأتي:

- ضرورة اســـتغلال الأمـــوال والمنـــح التي تعطى للطلاب والباحثين الأفارقة من أجل الاستفادة منهم علمياً وسياسياً، وتأسيس جمعية للطلاب الأفارقة السابقين في الجزائر للاستفادة منهم عند عودتهم.

- ضرورة تثمين الإنتاج العلمي الجزائري، والتشبيك بيـــن الفاعلين في الحقل المعرفـــي الواحد أمر ضروري لتقدم هذا الحقل، ولذلك يجـــب خلق آلية معينة للتعاون العلمـــي الداخلي في الجزائر بين المؤسّســـات والهياكل البحثية، مع زيادة الدعم المالي والتوجيه المباشـــر لمن يقوم بأبحاث علمية جادّة، وأن تكون لنا سياســـة هجومية أكثر في هـــذا الميدان، لأن السياســـة المتبعة لحد الآن أثبتت فشـــلها، أو على الأقل أثبتـــت قلّة نتائجها وضعف مردودها.

- ضرورة الاتجـــاه نحو التخصص في الدراســـات الإفريقية بالنســـبة لمن لديهم ميول نحو الشأن الإفريقي في الجزائـــر، وعدم الجمع بيـــن تخصّصات متنوعة في العلوم السياسية والكتابة في كلّ المواضيع. وهذا من شأنه خلق تراكم معرفي حول القضايا الإفريقية؛ قد يؤسس إلى مدرسة جزائرية أو عربية خاصّة في الدراسات الإفريقية، التي بقيت رهينة للأجندة البحثية الغربية ■